جار الله الزمخشري

الزمخشري نحوي كبير ، لذلك نلمس هذه الثقافة النحوية في هذه القضية ، وقد سبق أن قلنا : إن كثيراً من النحويين يثبتون زيادة بعض الحروف في آي القرآن ولكنه أيضاَ كثيراً ما يلتمس للآية تخريجاً يحتفظ فيه بأصالة الحرف .

وفي كثير أيضاً يسكت عن القول في الحرف بالأصالة أو الزيادة ، ولا يظهر في تفسيره ما يدل على أحدهما ، ولا ندري سر هذا الصنيع إلا أن يكون يعتقد أن زيادة الحرف أمر ليس موضع كلام .

١- ولنأخذ أولاً الآيات التي ابتدأت (بلا) قبل فعل القسم . لنرى ماذا نهج الزمخشري في تفسيرها .

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ الواقعة ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٩﴾ الحاقة ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾ المعارج ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢﴾ القيامة ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦﴾ التكوير ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧﴾ الانشقاق : ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ سورة البلد .

فهذه ستة مواضع جاء فيها (لا أقسم) فماذا قال الزمخشري فيها .

في الموضع الأول ذكر أن (لا) مزيدة ، قال : (معناه فأقسم ولا مزيدة مؤكدة ، مثلها في قوله : ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وقرأ الحسن : (فلأقسم) ومعناه : فلأنا أقسم.

وفي الموضع الثاني جرى أيضاً على أن (لا) زائدة حيث قال : (هو إقسام بالأشياء كلها على الشمول والإحاطة لأنها لا تخرج من قسمين مبصر وغير مبصر ، وقيل : الدنيا والآخرة ..) .

وفي الموضع الثالث لم يذكر شيئاً ، وكأنه اكتفى بما قاله في الموضعين السابقين .

ولكنه شقق القول في الموضع الرابع ، واعترض وأجاب ، وصحح وأيد ، قال : (إدخال «لا» النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم . . وفائدتها توكيد القسم ، وقالوا أنها صلة مثلها في : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وقوله :

في بئر لاحور سرى وما شعر [1]

واعترضوا عليه بأنها إنما تزاد في وسط الكلام لا في أوله ، وأجابوا بأن القرآن في حكم سورة واحدة ، مثل بعضه ببعض ، والاعتراض صحيح لأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام ... والوجه أن يقال : إنها للنفي والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له بذلك . وعليه قوله تعالى : ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ ، فكأنه بإدخال حرف النفي يقول : إن إعظامي له بإقسامي كلا إعظام ، يعني أنه يستأهل فوق ذلك وقيل : (لا) نفي لكلام ، وردٌّ له قبل القسم ، كأنهم أنكروا البعث ، فقيل : لا ليس الأمر على ما ذكرتم ، ثم قيل : أقسم بيوم القيامة).

فهو في هذه العبارات ينكر الزيادة ، ويذكر بعض التأويلات على أساس أن (لا) أصلية ، ثم يذكر وجهاً آخر في ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وربما كان نظرَّ بها فقط بقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ . استدلالا به على أن هذه الأشياء التي دخل على القسم بها حرف النفي أشياء عظيمة .

ثم يبدو أنه يعتبر (فلا) في وسط الكلام و (لا) في ابتدائه ، بدليل تفريقه بين : ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ حيث حكم بزيادة (لا) وبين ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ حيث حكم بأصالتها .

وفي الموضع الخامس لم يذكر شيئاً عن (فلا أقسم) .

وفي الموضع الأخير قال : (أقسم سبحانه بالبلد الحرام وما بعده على أن الإنسان خلق مغموراً في مكابدة المشاق والشدائد) .

١- البيت للعجاج ــ والحور الهلاك . أي سرى في بئر هلاك وما درى بذلك . انظر (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ص ٦٠ وانظر لسان العرب جـ٢٠ ، ص ٣٥٤ . مادة : حور ، سرى .

وهذا الصنيع يحتمل أنه يقول بزيادة (لا) كما في ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ ويحتمل – وهو الأقرب – أنه يقول بأصالتها ويكون التأويل هو ما ذكره في ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ .

من هذا العرض يتبين أن الزمخشري لا يمنع أن يكون في القرآن حرف زائد لمعنى ، ولكنه يرفض القول بالزيادة إذا كانت على غير طريقة العرب في زيادة الحروف ، ويلتمس تأويلاً للآية على أن الحرف أصلي .

٢- ثم لنأخذ مثلاً آخر . لنتتبع الزمخشري في رأيه عن الحرف (ما) الذي قيل بأنه يزاد:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ . ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ . ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ . ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ . ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ .

فنجده يقول في الآية الأولى : (ما مزيدة للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله ، ونحوه ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ .

ومع أنه ذكر هنا رأيه في (ما) في الآية الثانية إعادة عند القول في تفسيرها ، فقال : (فبنقضهم ، وما مزيدة للتوكيد) .

وفي قوله تعالى : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ قال : (لبيان أن لم يكن إغراقهم بالطوفان فإدخالهم النار إلا من أجل خطيئاتهم ، وأكد هذا المعنى بزيادة (ما) .

وفي قراءة ابن مسعود : (من خَطِيئَتِهِم مَا أُغْرِقُوا) بتأخير الصلة) .

وكذلك حكم بزيادة (ما) في ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ وإن لم يصرح بلفظ الزيادة ولكنه ذكر ما يدل عليها حيث قال (وما توكيد قلة المدة وقصرها) .

وسبق أن نقلنا عنه أنه يحكم بزيادة ما أيضاً في قوله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ .

وكذلك نقلنا عنه أنه يحكم بأصالتها في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ على قراءة الرفع ، ويذكر أن فيها وجهاً حسناً جميلاً هو جعلها استفهامية ، أما على قراءة نصب (بعوضة) فهو يحكم بكونها صلة مثلها في (فبما نقضهم ميثاقهم) .

ولا يكاد يخرج رأي الزمخشري عن هذين الأمرين فيما اطلعنا عليه من تفسيره للآيات التي دار الخلاف فيها حول زيادة حرف أو أصالته .

****

obeikan.com